مشروع رقمنة المالية العمومية: نحو أنظمة معلوماتية مدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة (SIGB، MSB، SIGBUD)في الجزائر

Public finance digitization project: towards a common information system for budget management and accounting (SIGB, MSB, SIGBUD) in Algeria

د.لكحل محمد
جامعة غليزان – الجزائر
mohamed.lakehal@univ-relizane.dz

د.لكحل حياة [1]
جامعة الشلف– الجزائر
Hayet.lakehal@hotmail.com

تاريخ الاستلام:02 /2022/12 تاريخ القبول:03 /2023/02 تاريخ النشر:03 /2023/03

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المكاسب المحققة من الرقمنة سواء بالنسبة للدول، الأفراد وكذا في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة وبالنسبة لحالة الجزائر تم الإشارة إلى مشروع رقمنة المالية العمومية بالجزائر كآلية لتحديث المعاملات المالية العمومية عبر أنظمة المعلومات الموحد لوزارة المالية والمتمثل في نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزانياتي ونظام المعلومات للمديرية العامة للمحاسبة(SIGB، SIGBUD،MSB) الذي يدخل ضمن الإصلاح الميزانياتي لسنة 2023، بالإضافة إلى تحليل أداء تجاه المالية العمومية في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020–2024) وآفاقها ضمن النموذج الاقتصادي الجديد 2030، وتوصلت الدراسة بأن الجزائر قادرة على تحديث المالية العمومية عبر الأنظمة المعلوماتية المطبقة بقطاع المالية ومن ثم يمكنها تحقيق استدامة مالية، في مقابل ذلك عليها العمل على تقليص الفجوة الرقمية وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الكلمات المفتاحية: المالية العمومية ، الرقمنة، الإصلاح الميزانياتي ، أنظمة المعلومات،الميزانية العامة .

Abstract :
This study aims to highlight the gains from digitization, both for countries, individuals as well as in the preparation and execution of the general budget With regard to the case of Algeria, reference was made to the public finance digitization project in Algeria as a mechanism for updating public financial transactions through the unified information systems of the Ministry of Finance, which is represented in the integrated information system for the management of my budgets and the information system of the Directorate General of Accounting (MSB, SIGBUD, SIGB), which is part of the reform of my budgets for the year 2023, In addition to analyzing the performance of public finances in Algeria within the framework of the economic recovery plan (2020-2024) and its prospects within the framework of the new economic model 2030. The study concluded that Algeria is able to modernize public finances thanks to the information systems applied in the financial sector, and that it can then achieve financial sustainability. In return, it should strive to bridge the digital divide and improve the information and communication technology infrastructure.
Key words: *Public finance, digitization, budget reform, information systems, public budget*

1 – المؤلف المرسل: لكحل حياة، *hayet.lakehal@hotmail.com*

مقدمة :

انطلقت الجزائر في وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية وذلك في إطار القرض المقدم من طرف البنك العالمي في إطار مشروع عصرنة أنظمة الميزانية، الذي يهدف إلى إصلاح ووضع نظام جديد لتسيير النفقات يشمل كل من إعداد الميزانية، المحاسبة، والرقابة على النفقات العمومية،وقد اعتمدت في ذلك على تفعيل الرقمنة بشكل أفضل، حيث كان لابد من العمل على تطوير الركائز التي تقوم عليها الرقمنة والمتمثلة في الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية، لأن هناك علاقة تفاعلية تكاملية تنعكس بالإيجاب على المالية العمومية بالجزائر نظرا لتعقيد تسيير وظائف وزارة المالية وتعددها، وقد تم الشروع في عملية رقمنتها من خلال عدة أنظمة معلوماتية اختلفت من حيث نطاق العمليات التي تشملها، حيث تم وضع نظام رقمي موحد يدمج حوصلة نشاط كل المديريات العامة للوزارة المالية، إلى جانب أنظمة معلومات خاصة بكل مديرية عامة.

–إشكالية البحث:مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

''ما واقع أنظمة المعلومات المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة (SIGBUD، SIGB ،MSB)في ظل إرساء مشروع رقمنة المالية العمومية بالجزائر؟''

للإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

– فيما تتمثل مكاسب قطاع المالية العامة من تطبيق الرقمنة ؟

– ماهو واقع المالية العامة في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي 2020–2024، وآفاقها ضمن برنامج النمو الجديد؟

– ما هي أهم محاور مشروع رقمنة المالية العامة ، وفيما تتمثل أهم الأنظمة المعلوماتية المدمجة المطبقة في الجزائر؟

– أهدف البحث: يهدف العمل إلى إبراز أهمية الرقمنة والحوكمة الإلكترونية في تسهيل التعاملات المالية من خلال تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية وذلك في إطار مشروع عصرنة أنظمة الميزانية الذي يهدف إلى إصلاح الإنفاق العام عن طريق إبراز أهمية التوجه لتطبيق نظام معلوماتي مدمج مشترك لإدارة الميزانية والمحاسبة كمشروع رقمنة المالية العامة في الجزائر.

–منهجية البحث: يتطلب العمل في الجانب النظري استعمال المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المعطيات المتعلقة بواقع المالية العامة والإنفاق العام بالجزائر، وكذا الأنظمة التسييرية المدمجة المطبقة في العمليات المالية.

–الدراسات السابقة:

– دراسة الباحثين: بوعيشاوي مراد، غزازي عماد، "مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر دعامة أساسية لاستدامة مالية للدولة"، الدراسة عبارة عن مقال منشور سنة 2021، بمجلة الاقتصاد والتنمية، هدفت الدراسة إلى عرض وتقييم مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر كدعامة أساسية لتحقيق استدامة مالية للدولة ذلك من خلال إصدار قانون مالية تكميلي لسنة 2020 و2021، كما تطرقت الدراسة إلى بمشروع نظام المعلومات الموحد لوزارة المالية، والإشارة إلى المرسوم التنفيذي رقم 21 / 252 المؤرخ في 06 / 06 / 2021 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، كآلية لرقمنة المالية العمومية و تحقيق الاستدامة المالية للدولة.

– دراسة الباحث فاتح ميرود،"رقمنة المالية العامة في الدول العربية–تجارب بعض الدول العربية "، الدراسة عبارة عن مقال منشور بالمجلة الجزائرية للمالية العامة، 2022، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية أثر تطبيق الرقمنة على المالية العامة في الدول العربية ومن خلال هذه الدراسة تمت الإشارة إلى المكاسب والعوائد المحققة من تطبيق الرقمنة وأثر ذلك على الاقتصاديات، عبر التوسع في استخدام التقنيات الرقمية، وتوصلت الدراسة أن تطبيق الرقمنة له أثر في تنفيذ وتسير ومراقبة الميزانية العمومية بكفاءة.

المحور الأول: الرقمنة:المفاهيم والعائد من التطبيق .

تشكل الرقمنة اليوم من أهم الروافد التي تحقق القيمة المضافة للعديد من الاقتصاديات، وعبر هذا المدخل نحاول تقديم الإطار النظري والتطبيقي للرقمنة مع الإشارة إلى نماذج البناء التقني المستمد من الإدارة الإلكترونية ، الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية على غرار ذلك توضيح مؤشرات قياس الرقمنة المعتمدة من هيئة الأمم المتحدة.

أولا:مفهوم الرقمنة: تعدد وجهات النظر حسب المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة digitalization حول تقديم تعريف موحد، فنجد أنه ينظر" (تيري كاني) "Terry Kuny" "إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي(البيتات) Bits ، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها(الرقمنة)، ويتم هذا بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة[1]،كما يعرفها: شارل وت بيرس Charlette Buresi الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي [2]، وينظر إليها على أنها:" منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي وهي إجراء تغير المحتوى الرقمي الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي إلى شكل رقمي"[3]،كما تعرفها الشبكة الكندية للمعلومات حول التراث" RCIP :"بأنها العملية التي من خلالها يتم خلق صور رقمية انطلاقا من وثيقة ورقية أو كيان ثلاثي الأبعاد[4]"، كما عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها إلى سلسلة رقمية ، حيث يواكب هذا العمل التقني جهد فكري ومكتبي منظم لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها ضمن محتوى رقمي.[5]

نستنتج أن الرقمنة تدخل ضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة لكون بشكل أوسع،وهي تعمل على تحويل الملفات من الطابع التقليدي إلى الشكل الرقمي مهما كانت حجم الملفات،كما أنها نظام يحقق السرعة والدقة في التعاملات بمختلف أنواعها ومن ثم ضمان الجودة والتحكم في التكلفة.

ثانيا: ركائز تطبيق الرقمنة:

فيما يتعلق بمصادر المعلومات في مجال الرقمنة فنجدها ترتكز على وجود مجموعة من البروتوكولات متمثلة في برتوكول نقل النص المتشعب http، والتي هي اختصار لعبارة transfert Protocoles hypertexte، أما بروتوكول الإنترنيت IP والتي بمعنى internet Protocole، والذي يعتبر من أهم البروتوكولات الأساسية ويتكون من أربع أجزاء ويرمز الأول إلى المنطقة الجغرافية والثاني للحاسوب أما الجزء الثالث يرمز لمجموعة الأجهزة التي ينتمي إليها الحاسوب، وفيما يتعلق بالجزء الرابع له علاقة بالجهاز المستخدم، وميزة بروتوكول الإنترنيت هو أنه نوع من الخرائط إذ يمكن الاتصال بأي حاسوب من خلال نقطة معينة[6].

تجدر الإشارة أنه لتفعيل الرقمنة بشكل أفضل لابد من العمل على تطوير **الركائز** التي تقوم عليها الرقمنة والمتمثلة في الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية لأن هناك علاقة تفاعلية تكاملية، من حيث العلاقة فإنه يتم التعامل مع المصطلحين على أنهما يحملان معنى واحد ، أما من جانب الاختلافات بينهما فالحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات

العمومية، في إطار البحث عن التغيير داخل الإدارة والعمل على تعلم واكتساب مهارات جديدة تضمن تحسين الخدمة العمومية، أما الحوكمة الإلكترونية تتطلب إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تحقيق التنظيم الذي يسمح برفع السياسات المتعلقة بالإدارة العمومية، ومن ثم فالحوكمة هي تطبيق تكنولوجيا المعلومات كآلية مساعدة في تسيير الإدارة بعقلانية (الحكم الراشد) ، كما ينظر إلى الحوكمة الإلكترونية هي المستقبل، حيث تسعى العديد من البلدان جاهدة نحو تشكيل حكومة خالية من الفساد، والحكومة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال أحادي الاتجاه، في حين أن الحوكمة الإلكترونية هي ذات اتصال ثنائي الاتجاهات، ويتمثل جوهر الحوكمة الإلكترونية في الوصول إلى المستفيدين والتأكد من أن الخدمات المخصصة للوصول إلى الفرد قد تم الوفاء بها ، لذا ينبغي أن يكون هناك نظام استجابة تلقائي لدعم جوهر الحوكمة الإلكترونية، وتدرك الحكومة من خلاله مدى فعالية إدارتها[7]،وفي ذات السياق نجد أن كما نجد أن الحكومة الإلكترونية تقوم على ثلاث نظريات فكرية[8] :

1-نظريات تكنولوجيا المعلومات: هو التوجه النظري الذي يؤمن بأن تفعيل الخدمات الإلكترونية، وتوصيلها بكفاءة وفعالية يتوقف على الاستخدام الكثيف والأمثل لهذه التكنولوجيا، من خلال انتشار التطبيقات التكنولوجيا التي تساهم في تقديم الخدمات العمومية وتدافع هذه النظرية على هذا التوجه كأساس للنجاعة الإدارية المرتبطة بنوعية التكنولوجيا ومدى توافرها.

2-نظرية الإبداع: ينصب هذا التوجه في إعادة التصميم والتفكير بصورة جذرية، في الأعمال والإجراءات لتحقيق تحسينات كبيرة واتخاذ تدابير لتطوير مؤشرات الجودة ،التكلفة ،الخدمة والسرعة، وهذه النظرية تعبر على توجه فكري ينادي بإحداث تغيرات وتحولات جذرية في مفهوم الإدارة، والحكومة الإلكترونية هي بدورها تعمل على إعادة ابتكار الإجراءات الإدارية بهدف تحقيق أكبر إشباع لطالبي الخدمات وهذا ما يتوافق مع أهداف الحكومة الإلكترونية.

3-نظرية إعادة اختراع الحكومة: يمثل هذا التوجه طريقة جديدة للقيام بالأعمال في القطاع العام، وهو عبارة عن عملية تغيير تطوري حصل في العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتنادي هذه النظرية بإحداث تغيرات جوهرية في أساليب تفاعل الإدارات العمومية مع طالبي الخدمات، بناء على مبادئ العدالة والشفافية، في مقابل هذا نجد أن الحكومة الإلكترونية هي نموذج إداري مبتكر يسمح بتقديم خدمات عمومية متميزة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المحيط المستهدف مع تحقيق المعاملات الإدارية بكفاءة.

المحور الثاني : مكاسب تطبيق الرقمنة في المالية العامة

التوجه نحو العصرنة بشكل عام أدى إلى إضفاء العديد من الآثار الإيجابية على مستوى الأفراد ،الإدارات والمؤسسات العمومية، ومن ثم نجد بفضل تطبيقات الرقمنة تم الحصول على العديد من المكاسب خاصة تلك المتعلقة بسير القطاع المالي.

أولا: عوائد تطبيق الرقمنة على الدول والأفراد : لا تقتصر عوائد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جهة بعينها، إنها تشمل كل الأطراف والقطاعات، ويستطيع الجميع الاستفادة منها، وتوظيفها، حيث تحقق لهم الكثير من العوائد المادية، المالية والبشرية من حيث تنمية القدرات وزيادة المعارف والمعلومات "إن أكبر ثورة تكنولوجية في العالم تحدث تحوّلا في أنشطة الأعمال والحكومات، بيد أن المنافع ليست تلقائية ولا مؤكدة، يجب أن نضمن أن هناك مشاركة واسعة النطاق لمنافع التقنيات الجديدة، لاسيما للفقراء. للذين يتمتعون بالقدرات الإدراكية التي تتيح لهم اللحاق بالثورة الرقمية[9]

ثانيا: الرقمنة والتنمية :أدت التقنيات الرقمية إلى أتساع كبير في قاعدة المعلومات، وصناعة سلع معلوماتية . وكان لهذا دور في تسهيل البحث عن المعلومات والمقارنة بينها وتبادلها، وأسهم في زيادة مستويات التنظيم والتعاون بين الجهات الاقتصادية الفاعلة، وهو ما أثر على كيفية عمل الشركات وكيفية بحث الناس عن الفرص، وتفاعل المواطنين مع حكوماتهم، ويمكن للتقنيات الرقمية أن تجعل عملية التنمية أكثر احتواءً وكفاءة ، وذلك من خلال تذليل العوائق أمام الحصول على المعلومات وتعزيز عوامل الإنتاج ، وإحداث تغيرات في المنتجات[10]

ثالثا: مكاسب رقمنة الإيرادات العامة على الحكومات والدول:

من جانب النفقات العامة يمكن أن تسهم عملية رقمنة المالية العامة في الضبط الجيد والدقيق لطبيعة المستفيدين من التحويلات النقدية والاجتماعية، وساهمت عملية توجيه تلك التحويلات إلى مستحقيها عبر قنوات رقمية حديثة في الوصول إلى عدد كبير من المستفيدين بأقل تكلفة، من جهة أخرى فإن رقمنة مجالات المشتريات العامة قد ساهم في تحقيق مكاسب اقتصادية هامة على صعيد خفض التكاليف المترتبة على تلك المشتريات بنسبة 20% ، كذلك تلك المكاسب المرتبطة بزيادة حدة التنافس بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دورها الكبير في الحد من مستويات الفساد الحكومي[11]،من ناحية أخرى سهلت أدوات رقمنة المالية العامة ونظم إدارة المالية العامة عملية بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية يومية وهو ما يساعد على تحقيق ميزتين هامتين هما: [12]

-زيادة كفاءة عمليات الموازنة العامة للدولة بما يتوفر لدى وزارات المالية من إحصاءات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية(الإيصالات الضريبية، مدفوعات الأجور، إصدار الديون).

-استخدام هذه القواعد المعلوماتية كأداة للتخطيط الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط من خلال تسهيل تقييم الأثر المتوقع للسياسة المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي وتأثير أي سياسات كلية على المتغيرات المتضمنة.

رابعا: أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة:

يعد مبدأ التخصيص الأمثل للموارد، وتحصيل الإيرادات العامة في المواعيد المحددة لها وبأقل تكلفة، من معايير نجاح عملية إعداد وتنفيذ الموازنات الحكومية .فمن جهة التخصيص الأمثل للموارد العامة، يعد توافر البيانات والمعلومات بشأن تلك الموارد وإمكانية الحصول عليها إلكترونياً بحيث تمكن من التحليل والدراسة من خلال الاعتماد على بيانات تاريخية بصيغة رقمية وليست ورقية يسهل من خلالها استخدام البرامج والأساليب الالكترونية، وتخصيص الموارد لبنود لم تحقق الهدف الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي المنتظر من عملية التخصيص . وبالنسبة لجانب تحصيل الإيرادات فالاعتماد على التقنيات الرقمية، يمكن من التحديد الدقيق للموارد سواء الضريبية أو غير الضريبية، فعلى سبيل المثال فإن إعداد رقم ضريبي موحد لكل مكلف بالضريبة يسمح بمطابقة البيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة بصورة الكترونية تمكن من تحديد الوعاء الضريبي بصورة واقعية وعادلة، وبالتالي الحد من التهرب الضريبي[13].

كما ترتبط رقمنة المالية العامة أيضا النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية ومن بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (government Financial Management Information System (GFMIS ، ونظام إدارة الديون والتحليل المال (The debt Management and Financial Analysis System (DMFAS، كما ساعدت على النظم على زيادة مستويات شفافية وشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة، تشير التقديرات إلى أن التحول إلى عمليات التحصيل والدفع الإلكتروني على جانبي الموازنة العامة(الإيرادات والنفقات العامة)يُمكن أن يساعد على تحقيق موفورات اقتصادية سنوية تقد ر بما يتراوح بين 0.8 و1.1% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، أي ما يتراوح بين 220 و 320دولار قد تتجاوز المكاسب الاقتصادية هذا المستوى إذ ا تم أخذ العوامل الخارجية الإيجابية غير المباشرة في الاعتبار على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إل زيادة بنسبة50% ف القاعدة الضريبية في الهند أقل من عام واحد مما ساعد على تولد المزيد من الإيرادات العامة[14].

في ذات السياق تشير دراسات صندوق النقد العربي 2019 أن المكاسب الاقتصادية المحققة من رقمنة المالية جاءت على النحو الأتي[15]:

- مكنت رقمنة المالية الحكومات من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ورفع كفاءة وشفافية نظم المشتريات العامة.
- رقمنة المالية العامة تساعد على بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تعزز التخطيط الاقتصادي والمالي.

– رقمنة نظم الضريبة يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية إلى 20%.

المحور الثالث:تحليل وضعية المالية العامة في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي و برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2035.

عبر هذا المحور نحاول تحليل أداء المالية العمومية في الجزائر من خلال طرح بعض المؤشرات المتعلقة بالجانب النفقات والإيرادات ومعرفة موقعها في برامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي ونموذج النمو الاقتصادي الجديد على المدى البعيد.

أولا:تحليل اتجاه الموازنة العامة في الجزائر.

تعتبر سنة 2000 نقطة تغيير في مسار الاقتصاد الوطني بعد الإنعاش الذي عرفه سعر البترول ، حيث ساهم بصورة أساسية في تمويل مخططات التنمية التي عرفتها الجزائر من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل البحث على المحافظة على مستويات عالية من احتياطي الصرف الأجنبي وهذا بهدف تخفيض الدين العام الداخلي والخارجي، تحسين مركز المالية العامة وضمان الاستدامة المالية لميزانية الدولة ، وفي ذات السياق عرفت النفقات العامة ارتفاع متزايد ويعود هذا التنامي إلى أسعار النفط التي أدت إلى تمويل جذري في السياسة الإنفاق العام قصد تبني مختلف البرامج التنموية الاقتصادية، لكن مع سنة 2014 عرفت النفقات العامة انخفاضا وهذا راجع إلى تهاوي أسعار البترول والتي سجلت فيها الأسعار انخفاض قياسي وصل إلى 43.73 دولار للبرميل، وبعد التحسن أسعار البترول التي وصلت حدود 60 دولار للبرميل عرفت النفقات العامة تحسن أيضا وهذا لكون أن هناك علاقة تناظرية بين سعر البترول وحجم النفقات[16]، والجدول الموالي يوضح وضعية الميزانية العامة في الجزائر.

الجدول رقم(01): وضعية الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2010–2020)

السنوات	نفقات الميزانية	إيرادات الميزانية	رصيد الموازنة	الناتج المحلي الخام
2010	4466.9	4392.9	-74	11991.5
2011	5853.6	5790.1	-63.5	14588.5
2012	7058.1	6411.3	-646.8	16208.5
2013	6024.1	5957.5	-66.6	16650.1
2014	6995.8	5738.4	-1257.4	17242.5
2015	7656.3	5103.1	-2553.2	16591.8
2016	7297.5	4747.5	-2550	17081.8
2017	7282.6	6182.8	-1099.8	18575.8
2018	7726.3	6389.5	-1336.8	20259.1
2019	7725.5	6567.7	-1157.8	20288.4
2020	7823.1	6289.7	-1533.4	21424.6

المصدر : جبارة مراد، دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية –دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، 2022، ص 79، بالتصرف.

ثانيا: حجم النفقات العمومية في الجزائر (2015–2019)

الوقوف على تطور النفقات العامة (نفقات التسيير والتجهيز) يمكننا من معرفة وتيرة التطور وتوجهات الدولة في تخصيص نفقاتها، حيث أنه في سنة 2016 بلغت نفقات الميزانية الكلية 7294.4 مليار دج بعد الارتفاع المسجل سنة 2015 بمقدار 7656.3 مليار دج، أي انخفضت بنسبة 4.6%، أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد انخفضت في سنة 2013 بنسبة 13.61% بسبب انتهاء الدولة من مخلفات الأجور بأثر رجعي ثم ارتفعت من جديد سنة 2014 بنسبة 8.78% وواصلت نموها سنة 2015 ولكن بنسبة 2.73% لتبلغ 461,7 مليار دج مع تسجيل انخفاض بنسبة تقدر ب0.68%، كما استمرت نفقات التجهيز في اتجاه تصاعدي منذ 2010 ، مقارنة بنفقات التسيير لتبلغ سنة2014 ،% 32.17 واستمرت في الارتفاع حتى سنة 2015 بنسبة تقدر 21.50% لتبلغ 3039.3 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع في نفقات التجهيز أساسا إلى الإعتمادات المالية المخصصة للاستثمار، أما فيما يتعلق بالفترة الممتدة من 2015-2019 ، فإن هذه الفترة تميزت بتراجع مداخيل الجزائر على إثر انخفاض أسعار البترول وهو ما جعل الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات التي تقيد زيادة النفقات العامة في مقدمتها عملية ترشيد النفقات وتجميد العمليات المالية وهذا ما سمح باستقرار مستوى نفقات التسيير من سنة 2015إلى سنة 2018 في حدود 4500و4600 مليار دينار، إلا أنها ارتفعت إلى 4954.4 مليار سنة 2019 كم عرفت نفقات التجهيز خلال نفس الفترة حيث أنه تم إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان مقرر تنفيذه إلا أنه للضائقة المالية التي مست الجزائر وانخفاض مستوى الاحتياطي إلى 100مليار دولار إضافة إلى انخفاض متاحات صندوق الموارد الذي سجل رصيد صفري سنة 2017، فقد اقتصرا تنفيذه على سنة 2015 التي بلغت نفقات التجهيز 3039.3 مليار دج ، وفي سنة 2016إنخفضت فيها نفقات التجهيز إلى2711.9مليار دج وواصلت الانخفاض في سنة 2017إلى 2605.4 ملياردج، ثم ارتفعت في سنتي 2018و2019 وسجلت أكبر قيمة لها ب 3602.8 مليار دج سنة 2019[17]

ثالثا: موقع النفقات العمومية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي 2020–2024

حسب برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي 2024 نجد أن موقع النفقات العمومية، يمكن أن يحقق التوازن في ميزانية الدولة من خلال ترشيد الإنفاق العام، وهي تتكون من مصاريف التشغيل ومصاريف المعدات التي تمثل في المتوسط 60٪ و40٪ على التوالي. في عام 2019، يتم استهلاك 48٪ من ميزانية التشغيل في عناوين التعويضات والرسوم الاجتماعية. يعبئ "العمل الاقتصادي والاجتماعي" 28٪ من ميزانية التشغيل، بينما يستحوذ الدعم على 15٪، بما في ذلك 5٪ للمستشفيات يمثل الدين العام مبلغًا صغيرًا نسبيًا من ميزانية التشغيل، مما يتيح المزيد من فرص التمويل. غالبًا ما يُنظر إلى الإنفاق العام على أنه محرك الاقتصاد. في الواقع للإنفاق الرأسمالي تأثير كبير على الاقتصاد، خاصة على قطاع البناء. يخصص حوالي 55٪ من الإنفاق العام للبنية التحتية الاقتصادية والإدارية والإسكان، أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى انخفاض كبير في الضرائب على النفط بنسبة 17٪. كما أثرت عواقب التقييد على النشاط الاقتصادي سلبًا على الضرائب العادية التي انخفضت بنسبة -6٪. بالإضافة إلى ذلك شهدت النفقات الرأسمالية انخفاضًا حادًا بنسبة -27٪ تقريبًا، بينما زادت النفقات التشغيلية بنسبة + 13٪. يمثل معدل تغطية نفقات التشغيل بالضرائب العادية 79٪ فقط في نهاية يونيو 2020 مقابل 95٪ خلال نفس الفترة من عام 2019 بشكل عام ، أدت هذه الديناميكية إلى زيادة كبيرة في عجز الموازنة بنسبة 75٪ خلال الفترة الأولى. ستة أشهر من عام 2020، في نهاية يونيو 2020، بلغ عجز الخزانة الإجمالي 1418 مليار دينار جزائري، تم تمويلها بشكل أساسي من خلال تمويل مصرفي (395.2 مليار دينار جزائري) وتمويل غير مصرفي (0.72 مليار دينار جزائري).

الجدول الموالي يوضح وضعية المالية العمومية خلال نهاية 2020 [18].

الجدول رقم (02): الوضعية المالية للخزينة العمومية 2020.

وضعية الخزينة(مليار دج)	نهاية جوان 2019	نهاية جوان 2020	التقييم
الخزينة	3 811 381	3 426 125	-%10
الجباية البترولية	1 378 985	1 146 018	-%17
الجباية العادية	2 432 396	2 280 107	- %6
النفقات	4 178 221	4 068 380	-%3
نفقات التسير	2 572 674	2 903 167	+%13
نفقات التجهيز	1 605 647	1 165 213	-%27
الرصيد الموازناتي	-366 840	-642 255	-%75
الرصيد الكلي للخزينة المالية	-795 563	-1 417 797	-%78

Source : plans de relance économique 2021, P55

أما فيما يتعلق **بالأفاق حسب محتوى البرنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (أفاق 2021-2025)**، تعمل على ضبط الإنفاق العام وتحسينه يجب أن تقلل الإيرادات الضريبية التصاعدية من العجز في الميزان الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من -12.6٪ (2020) إلى -10.8٪ (2025)، في الواقع سوف تتطور إيرادات الموازنة بمعدل زيادة متوسط قدره 6٪ خلال الثلاثة أعوام السنين القادمة. وسترتفع من 4991.2 مليار دينار في 2020 إلى 6829مليار دينار عام 2025،وستكون الإيرادات الضريبية هي المورد الرئيسي مع مساهمة متوسطة تقدر ب 50٪ خلال 2021-2025، مع الوصول إلى متوسط النمو لنفس الفترة يقدر بحوالي 7٪ كهدف أساسي، أما الإنفاق في الميزانية يكون باتجاه تصاعدي عن الإيرادات بنهاية فترة 2025 (مع نمو بنسبة 5٪ في عام2025) مقابل زيادة في الإيرادات لنفس الفترة من أجل تنشيط النشاط الاقتصادي مقابل ذلك العمل على ضمان ميزان حسابات الدولة نفقات المعدات التي ستشهد انخفاضًا بنسبة -8 ٪ في عام 2020، سيبقى مسارهم صحيحًا اعتبارًا من عام 2021 مع تسجيل نمو بنسبة 7 ٪ ستصل إلى 3٪ خلال 2024-2025[19].

ثالثا: المالية العمومية في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2035

من أدوات تسير المالية العمومية (الحوكمة المالية) نجد صندوق ضبط الإيرادات **FRR** فنجد أن رصيده منذ أفريل 2017 واستمر الوضع على حاله في كل من سنتي 2018و 2019 (فائض قيمة معدومة) وفي نهاية عام 2020، يترقب أن يسجل صندوق ضبط الإيرادات رصيدا إيجابيا يقارب 276.4مليار دج وهو ما يمثل فائض القيمة الناتجة عن الفرق بين الجباية البترولية المقدرة في الميزانية وتلك المحصلة فعليا كما تجدر الإشارة إلى أن العجز في الخزينة الذي يقدر ب 550 مليار دج في عام 2020 يرتقب أن يغطى بالكامل من خلال التمويل غير المصرفي، وفيما يخص إيرادات الميزانية عملت على تحسين معدل تغطية النفقات الجارية بالجباية العادية الذي كان يعادل 73% في 2016، حيث أن المعدل المستهدف هو100% محررة بذلك الموارد المتحصل عليها من الجباية البترولية لتخصيصها في عملية تمويل الاستثمار العمومي، ومن أجل ذلك تم وضع إستراتيجية قطاعية على أفاق 2035 في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي تهدف هذه الإستراتيجية إلى استحداث قطاع المالية على الخصوص وتعميق الإصلاحات الهيكلية والتنويع الاقتصادي، وذلك بتنويع

الإيرادات الميزانية من خلال محور تطوير نظام وطني للاستثمار العمومي وذلك عن طريق تحسين كفاءة الاستثمار العمومي ونوعية البنية التحتية لدعم دور الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية وتنويع مصادر التمويل بوضع شراكة بين القطاعين الخاص والعام (PPP) [20]

"فيما يتعلق **بتحليل** وإستنتاج وضعية صندوق ضبط الإيرادات FRR، نجده أنه من بين الأدوات التي تساهم في تمويل عجز الموازنة عبر نسبة مساهمة بهدف تمويل المخططات والبرامج الاقتصادية التي تسعى القطاعات لتحقيقها في إطار التوازنات الكبرى(النقدية والمالية) لكون أن صندوق ضبط الإيرادات مرتبط بالعائد المحقق من البترول وهذا مؤشر على أنه أكثر عرضة لتقلبات المالية العالمية في حالة تراجع أسعار على المستوى العالمي، أما من حيث تحليل وضع صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر نجده عرف عدة تطورات من الجانب المالي ومن الجانب التمويلي من (2010-2014) بسب الارتفاع المتعلق بأسعار البترول، كما كان له دور فعال من الجانب الاقتصادي في العمل على تغطية العجز الموازني واحتواءه بنسبة 22.34% و86% من نفس الفترة السابقة، لكن مع تفاقم العجز وزيادة تغطية النفقات العمومية نظرا لسياسة الإنفاق التوسعية، أدى إلى تأكل موارد الصندوق وهذا ما جعل رصيده معدوم سنة 2017، لكون أن إيرادات الجباية البترولية لا تمول بها نفقات التسيير وإنما توجه لنفقات التجهيز (الاستثمار) ومن بين المؤشرات المهمة التي يحققها صندوق ضبط الإيرادات على غرار تغطية العجز يعمل أيضا على تخفيض المديونية الخارجية ، ومن بين العوامل المساعدة على إستقرار صندوق ضبط الإيرادات هو استقرار أسعار البترول على مدى المتوسط والتحول نحو نماذج لتحقيق النمو الاقتصادي ضمن سياسة تنويع مصادر التمويل مع القدرة على ترشيد السياسة الإنفاق، مع العمل على تنشيط موارد الصندوق ضمن استثمارات مباشرة في مختلف القطاعات بهدف تنويع المحفظة المالية للصندوق**"**.

في إطار الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة قامت الجزائر باتخاذ تدابير للتخفيض من الآثار السلبية على الطلب الداخلي وقطاع العوائد وذلك عن طريق وضع سياسيات عمومية تهدف إلى ترشيد وتفعيل موارد الدولة، حيث رمت إستراتيجية وزارة المالية إلى تجديد مسار الميزانية الميزانية، ووضع نموذج جديد للنمو بهدف الوصول إلى متابعة إستراتيجية الحكومة على الصعيد الاقتصادي وتقيم الموارد المالية اللازمة لتحقيق اتجاهات الإستراتيجية على غرار تخصيص الموارد حسي الطلب بالإضافة إلى صرف النفقات العمومية في إطار التنظيم أما المسار الميزانية ضمن النموذج الجديد للتنمية على أفاق 2035 [21]:

1-إصلاح القواعد الجبائية والموازنة وذلك بإعادة تحديد سعر البترول المرجعي حيث أصبح السعر المرجعي 50دولار في ميزانية 2017

2-وضع سقف للمديونية العمومية وتغطية النفقات الجارية بإيرادات الجباية العادية.

3-إعادة توجيه النفقات العمومية نحو التنمية الاقتصادية وكذلك إنشاء قاعدة مؤسسية لإعطاء الإصلاحات طابع قانوني وذلك برفع التجميد عن القانون العضوي المتعلق بقانون بالمالية.

4-ترشيد النفقات العمومية عن طريق تقييم فعالية مختلف السياق التحفيزية والتخفيض من النفقات الجبائية (الامتيازات والإعفاءات).

المحور الرابع: الأنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة ضمن مشروع رقمنة المالية العامة في الجزائر.

انطلقت الجزائر في مشروع عصرنة أنظمة الميزانية في سنة 2005 أين أبرمت وزارة المالية (ممثلة في المديرية العامة للميزانية) عقدا مع مكتب استشارات كندي CRC SOGEMA من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية وذلك في إطار القرض المقدم

من طرف البنك العالمي لتنتهي الأشغال بإعداد مجموعة من التقارير مكنت من صياغة أهم محاور هذا المشروع والتي برزت في محورين أساسين هما[22]:

أولا: الجوانب المتعلقة بالميزانية: يهدف الإصلاح إلى وضع نظام جديد لتسيير النفقات يشمل كل من إعداد الميزانية، المحاسبة، والرقابة على النفقات العمومية، وقد تمت صياغة في مقومات:

1- إعداد الميزانية وفق نظام متعدد السنوات (عدم تحسين عرض ونشر الميزانية العامة للدولة بما يحقق شفافية أكبر، ويسهل قراءة وفهم الأرقام ومدلولها، تطوير وظيفة الاستشارة لوزارة المالية بالاعتماد على الخبرات والتجارب العالمية في هذا الشأن؛إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات العمومية بغية تبسيط الإجراءات، تقليص الفترة الزمنية بما يحقق نجاعة العملية ككل.

2-الجوانب المتعلقة بالإعلام الآلي ونظام المعلومات:Informatique et système d'information يشمل هذا المحور من الإصلاح على إعداد مخطط توجيهي للإعلام الآلي الخاص بوزارة المالية Schema directeur informatique du minister des Finance

-إعداد وتطوير نظام مدمج لعملية التسيير الميزانياتي الالتزام بمبدأ السنوية مثلما هو الحال اليوم.

3- مشاريع تصميم أنظمة المعلومات المدمجة للتسيير المالي: نظرا لتعقيد تسيير وظائف وزارة المالية و تعددها، فقد تم الشروع في عملية رقمنتها من خلال عدة أنظمة معلوماتية اختلفت من حيث نطاق العمليات التي تشملها حيث تم وضع نظام رقمي موحد يدمج حوصلة نشاط كل المديريات العامة للوزارة المالية ، إلى جانب أنظمة معلومات خاصة بكل مديرية عامة على حدة[23]:

4-نظام المعلومات الموحد لوزارة المالية "نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزانياتي (SIGB) : يهدف نظام المعلومات المدمج للتسيير الميزانياتي (le système intégré de gestions budgétaire) إلى تكريس وسائل حديثة للتسيير المالي والمحاسبي لمالية الدولة، حيث تكون هذه الوسائل :

- مشتركة و موحدة بين كل من الأمر بالصرف، المحاسب العمومي والمراقب المالي.

-مشتركة بين كل الوزارات و الإدارات المنفقة.

-موحدة ومشتركة بين المصالح المركزية وغير الممركزة لكل وزارة.

إلى جانب ذلك فان هذا النظام الجديد لتسيير مالية الدولة يسمح بالتسيير المدمج والآني لمجموعة من الوظائف أهمها:

-وضع ميزانية الدولة حيز التنفيذ إلى جانب متابعة حركة الاعتمادات خلال السنة المالية.

-تنفيذ النفقات العمومية انطلاقا من: الالتزام بالنفقة، الأمر بالدفع، التصفية وكذا دفع النفقة.

-إصدار وتحصيل الإيرادات الخارجة عن الضرائب وإيرادات أملاك الدولة.

-مسك مختلف حسابات الدولة ولاسيما المحاسبة العامة والمحاسبة الإدارية.

من أجل الاطلاع أكثر على مختلف المجالات التي يغطيها نظام المدمج للتسيير الميزانياتي، فيما يلي رسم توضيحي لأهم مكونات هذا النظام:

الشكل رقم (01): مخطط توضيحي لمكونات النظام المدمج للتسيير الميزانياتي (SIGB)

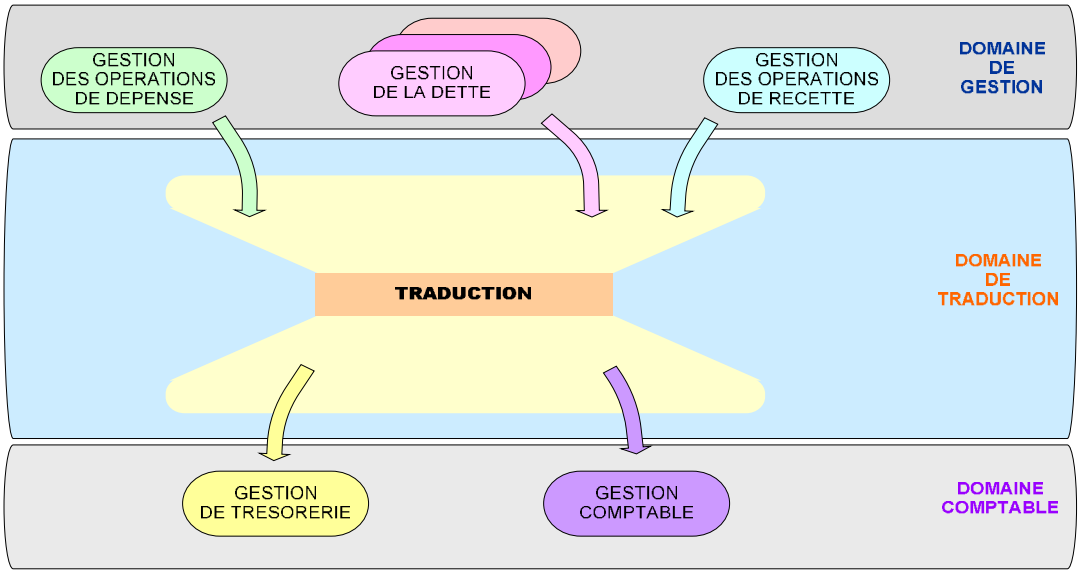

Source : http://www.mf-dgc.gov.dz

ثانيا: نظام المعلومات للمديرية العامة للمحاسبة: فنظام الـ SIGB يعتمد أساسا على العمليات المتعلقة بإعداد الميزانية وتنفيذها لاسيما في جوانبها المتعلقة بالنفقات العمومية وعليه سيتم ربط مختلف أنظمة المعلومات الغير مدمجة في هذا النظام عن طريق واجهات (**interfaces**) تسمح بربط هذه الأنظمة مما يمكن من إعطاء نظرة شاملة ومتكاملة عن التسيير المالي للدولة تشمل الواجهات المتعلقة بأنظمة المعلومات غير مدمجة، تلك المتعلقة بتسيير :

– الإيرادات الجبائية والتي تشرف عليها المديرية العامة للضرائب.

–إيرادات الجمارك والتي تشرف عليها المديرية العامة للجمارك.

الإيرادات المتعلقة بأملاك الدولة والتي تشرف عليها المديرية العامة للأملاك الوطنية.

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن مكونات هذا النظام المدمج لا تغطي كل العمليات المالية للدولة، وفيما يلي مخطط توضيحي لنظام الواجهات المعتمد في النظام المدمج للتسيير الميزانياتي (**SIGB**)، حيث لا يربط إلا بعض الخدمات وبعض الواجهات وليس كله.

ثالثا: نظام المعلومات للمديرية العامة للمحاسبة: أعدت من قبل كفاءات فيما يخص البرامج المستغلة على مستوى الخزينة العمومية،فإن وطنية حيث تغطي هذه التطبيقات مجمل وظائف الخزينة،حيث كان يجب على الخزينة العمومية تمتلك كل الإمكانيات المتاحة لها من تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل تبادل وتقاسم أفضل للمعلومة على المستوى الداخلي وكذا مع الشركاء الوظيفيين، ففي إطار المسعى الرامي إلى ضبط المقاييس وتحقيق التجانس،تسعى المديرية العامة للمحاسبة إلى أن تستعمل فقط التطبيقات الوطنية في ممارسة نشاطاتها داخل كل الشبكة المحاسبية للخزينة المصالح المركزية واللامركزية)،فهذا المبدأ كل مهمات ونشاطات التسيير المسندة إلى الخزينة العمومية على كل المستويات (التحصيل،تسيير الجماعات والمؤسسات العمومية،نفقات الدولة، المحاسبة والخزينة)،وفيما يلي شكل يوضح نظاما لإعلام لدى الخزينة العمومية[24]:

الشكل رقم (02): نظام الإعلام للخزينة العمومية

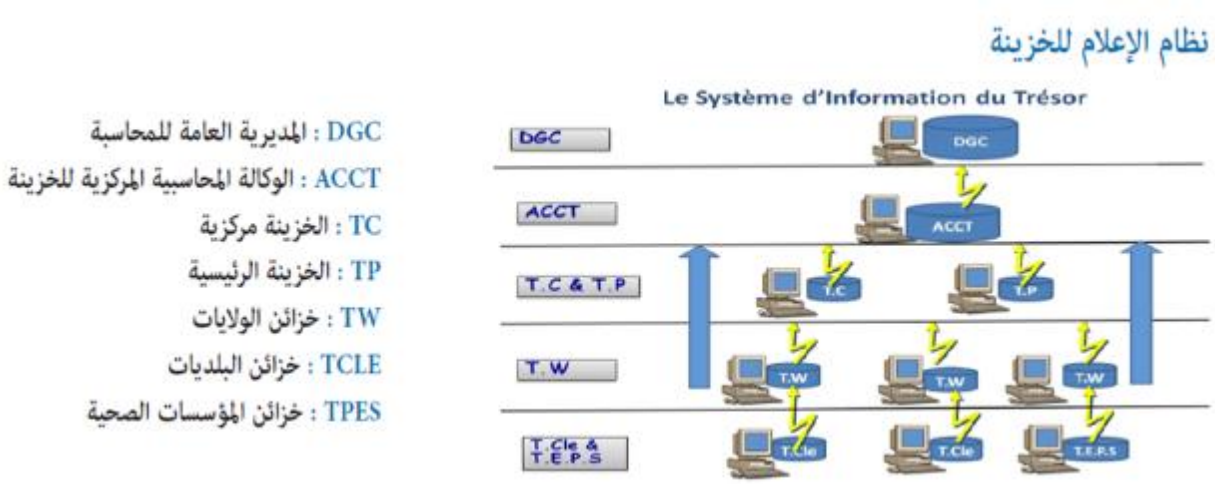

Source : http://www.mf-dgc.gov.dz

كما يمكن الإشارة إلى أنه الخزينة العمومية قد بادرت إلى نظام عصرنة عمليات الدفع الالكتروني على مستوى الخزينة العمومية وذلك من خلال وضع نظامين لمعالجة الدفع على مستوى الخزينة العمومية وهما ATCI و RTGS حيث أن النظام الأول ATCI هم متعلق بنظام المقاصة بين البنوك ، بينما النظام الثاني RTGS فهو متعلق بنظام يضمن التسوية وفي وقت قياس ي للمبالغ الكبيرة ،ولأسباب تتعلق بالكفاءة الاقتصادية وأمن التحويلات المالية، جاء هاذين النظامين ليستجيب لمبدأ التخصص في نظم التسوية فيما بين البنوك وهذا تبعا لطبيعة وقيمة أوامر الدفع المتبادلة بين البنوك والخزينة العمومية،وتسوى المبالغ الكبيرة عن طريق نظام التسوية الإجمالية في الوقت القياس RTGSمن خلال منصة واحدة يديرها العون المركزي المحاسبي للخزينة ACCT في حين أن دفع مبالغ التي تقل عن مليون دينار جزائري يتم تسويتا عن طريق نظام المقاصة بين البنوك[25].

بالرغم من التحديات تم إنشاء مديرية مركزية للرقمنة شهر جوان 2021 تحت تسمية المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية، من أجل الاستجابة لضرورة رفع مستوى نجاعة التسيير وتطبيق مبادئ الحوكمة ، حيث كانت أهم مهامها حسب نص المادة 6من المرسوم التنفيذي رقم 252 / 21 المؤرخ في 2021 / 06 / 06 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية ما يلي[26] :

– المشاركة في إعداد الإستراتيجية الوطنية للرقمنة، والمساهمة في إعداد السياسة الوطنية للأمن المعلوماتي.

– إعداد ومتابعة وتنفيذ المخطط التوجيهي الاستراتيجي للإعلام الآلي لوزارة المالية وفقا للإستراتيجية الوطنية للرقمنة.

– التأطير والمصادقة على أعمال الرقمنة التي تبادر بها كل المديريات العامة لوزارة المالية.

– السهر على تعميم رقمنة العمليات والإجراءات على مستوى القطاع وضمان اليقظة التكنولوجية.

– ضمان التنسيق بين الهياكل المهنية والهياكل التقنية في وزارة المالية.

– السهر على وضع أنظمة الإعلام الاقتصادية والإحصائية والمساعدة على اتخاذ القرار

رابعا– مشروع إصلاح وتحديث النظام الميزانياتي 2023: الآليات،الأهداف وتحديات التطبيق.

يبرمج الإصلاح النظام الميزانياتي المتوقع دخوله حيز التطبيق باعتماد لقانون العضوي الجديد في سنة 2023 إدخال العديد من التغييرات المرتبطة بكيفية وضع وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، وذلك من خلال الأخذ ماجاءت به مبادئ حوكمة الميزانية العامة التي تدعم الممارسات الميزانياتية المقبولة دوليا لتحقيق أفضل تسيير لموارد الدولة،حيث يكرس القانون العضوي الجديد تحقيق الشفافية في الميزانية العامة للدولة

بالجزائر من خلال النص على ضرورة إرفاق الميزانية العامة بالوثائق والتقارير التيمن شانها تقديم معلومات ضرورية ومفيدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجزائر قبل دخول الإصلاحات حيز التطبيق تقوم بإنتاج سبع وثائق من أصل ثمانية موصى بها من طرف منظمة الميزانيات الدولية ، لكن النقطة السلبية ليس عدم إنتاج الوثائق وإنما عدم إتاحتها للعامة أو أنها لانتشر في الوقت المحدد ،كما ينص القانون العضوي 15/18 على ضرورة أن تعرض الحكومة قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية في إطار إعداد قانون المالية تقرير حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجيه المالية العمومية الكبرى للسياسة الاقتصادية والميزانياتية وتقييم على المدى المتوسط لموارد وأعباء الدولة[27]

1-آليات إصلاح النظام الميزانياتي الجديد : يرتكز على عدة محاور كبرى تتمثل فيمايلي [28] :

– ميزانية حسب البرامج و ترتكز على النتائج :تمكن من تجميع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة حسب البرامج والتي تمثل وحدات مسؤولية، يشمل البرنامج مجموعة من النشاطات المقابلة لأهداف وتوجيهات الحكومة والوزارات المعنية، ويسمح بربط النشاطات وفقا للنتائج المنتظرة.

–الإطار المتعدد السنوات :يعبر عن التوجهات الكبرى للدولة، وكذا لتقدير الإيرادات والنفقات على مدى سنتين مواليتين بالإضافة إلى السنة الحالية، بالنظر إلى سنتين سابقتين، غير أن إعداد الميزانية المالية يبقى سنويا.

–إعادة تصنيف النفقات الميزانية :تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الآتية بحسب النشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقات، الوظائف الكبرى للدولة، الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها، تكون هذه التصنيفات مستقلة عن بعضها، وتشكل نظاما متكاملا.

–إعداد ميزانية وحيدة :لقد تم إدماج ميزانيتي التسيير والتجهيز معا وإدراج جميع نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة حتى تسهل عملية المراقبة ، و إدخال مصطلح نفقات التحويل ما بين البرامج والوزارات أو مؤسسات عمومية مختلفة، ويتم الأمر بموجب مرسوم رئاسي أو مرسوم يتخذ بناء على أساس قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية.

–الإطار المتوسط للنفقات العمومية CDMT : يسمح بالقدرة على التنبؤ على المدى المتوسط لسياسة الميزانية ويشجع المشاركة في تحقيق أهداف مستدامة،بالإضافة إلى تحسين المعلومة وتجسيد الشفافية في المالية العامة كما يضمن التناسق بين الموارد والنفقات، وقد أدخل هذا الإطار مصطلح" سقف الإنفاق "حسب القطاعات ويرفق بثلاثة وثائق هي تشخيص، عرض جدول للعمليات المالية وتعليمة استعمال النموذج والحكومة حددت هدفين أساسيين في إطار تطبيقها لهذه التدابير وهما ترشيد وتسقيف النفقات لأقل من 7000 مليار دج واعتماد الميزانية على أساس ارتفاع سنوي للجباية العادية بنسبة 11%

الشكل رقم(03): تحضير الميزانية السنوية لمتوسط النفقات العمومية CDMT

المصدر: فتيحة بوعضاب، خيرة مجدوب، تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد1 ،2022، ص 777.

كما تتجلى **أهداف نظام تحديث مشروع الميزانية فيما** يلي :

-دعم فعالية النفقة العامة أي الوصول إلى الفعالية عن طريق توجيه الميزانية نحو النتائج وتبسيط إجراءات النفقة وإعطاء الحرية والمسؤولية لمسيري الميزانية.

- وضوح الخيارات الإستراتيجية عن طريق برمجة الميزانية متعددة السنوات وتشجيع عدم مركزية الميزانية من أجل ضمان تسيير قريب يستجيب لاحتياجات المواطنين المختلفة.

- الانتقال من محاسبة الصندوق القائمة على القبض والدفع الفعليين للإيرادات والنفقات إلى المحاسبة بالاستحقاق القائمة على مبدأ معاينة الحقوق والالتزامات، على إثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العمومي.

2-تحديات إصلاح نظام الميزانياتي في الجزائر : لتحقيق إصلاح مالي متكامل ضمن القانون العضوي الساري المفعول، يجب تدارك مجموعة من العوامل وهذا من خلال[29]:

-تفعيل مشاركة الجمهور في وضع اقتراحات برامج وخطط الميزانية العامة للدولة وكذا تقييم الأداء الحكومي من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي اللازمين وتوفير الوسائط والوسائل المسهلة لتطبيقها.

-تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية المتعلقة بالحصول على المعلومات والتقارير الضرورية لمناقشة فعالة لميزانية الدولة .

-إدخال ثقافة الأداء والمسؤولية عن تحقيق النتائج وذلك من خلال تحديد وإعطاء صلاحيات أكبر في تسيير الاعتمادات وتنفيذ البرامج والخطط في مقابل تحمل المسؤوليات اللازمة أمام السلطات الرقابية

إصلاح النظام المحاسبي والرقابي باعتماد أطر تنظيمية وقانونية تكمل الإصلاح المنتظر في النظام الميزانياتي لكون أنظمة **الميزانية** المحاسبة العمومية الرقابة أنظمة مترابطة المعالم والإجراءات، وهذا بغرض الوصول إلى تحقيق التسيير الفعال والكفء للمال العام.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى الرقمنة كمفهوم ومقاربة حديثة تسعى كل الدول إلى تطبيقها وتوسيع استخدامها وهذا باعتبارها من بين الروافد المحققة للبعد الاقتصادي في المعاملات ومكسب محقق للتنمية المالية العمومية وخاصة تسير المال العام عبر معرفة وضعية التدفقات المالية بين الإدارات العمومية، كما تمت الإشارة إلى وضعية المالية العمومية من خلال حجم النفقات والإيرادات ومعرفة وضعيتها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024) وموقعها ضمن برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2035 نظرا لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية تسعى الدولة على تحقيقها على المدى البعيد ضمن سياسية تنويع وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المستدام.

التحول التدريجي نحو الرقمنة في المعاملات الإدارية والمالية في الجزائر مما لاشك سيحقق قيمة مضافة لمختلف القطاعات وهذا راجع إلى تحول نحو الاقتصاد الرقمي والعمل على تحديث العمليات والمعاملات، ومن مخرجات هذا التحول هو التوجه نحو رقمنة المالية العمومية من خلال إرساء أنظمة معلوماتية مدمجة متعلقة بالشق المحاسبي والميزانياتي متمثلة في SIGB، SIGBUD،MSB وذلك بهدف تحديث العمليات المالية على مستوى القطاع المالي والأطراف المتعاملة معه خاصة في الشق المالي والمحاسبي ضمن المعايير المتعارف عليها عالميا، ومن ثم تحقيق استدامة مالية على المدى البعيد في إطار التوازنات المالية ، وهذا ما يضمن إرساء عناصر الحوكمة في إعداد وتنفيذ الميزانية خاصة عنصر الشفافية الذي يعتبر من أهم آليات التي تضمن تسير مالي فعال من منظور معرفة تدفق المعلومات والبيانات بين الإدارات والمؤسسات المالية ، ومن خلال هذه الدراسة نجد أن قطاع المالية وخاصة الوزارة الوصية تعمل على إصلاح المالية العمومية عبر الأنظمة المدمجة سالفة الذكر عبر إنشاء المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية بالإضافة إلى أنظمة المعلومات الاقتصادية والمديرية العامة المتعلقة بالاستشراف كآلية للإرساء الجيد لمشروع رقمنة المالية العمومية بالجزائر

من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة مايلي:

-مشروع رقمنة المالية العمومية والأنظمة المحاسبية من بين الروافد المساعدة على التحول نحو رقمنة المعاملات وتحقيق التناسق والتكامل بين العمليات المالية في مختلف القطاعات.

-أنظمة المعلومات المدمجة على مستوى قطاع المالية يساهم في تفعيل المعاملات المالية وتوضيح تدفقها ومن ثم إرساء الشفافية بشكل جيد.

-العمل على دمج جميع الأنظمة في نظام معلوماتي موحد لتحقيق التناسق والتدفق المعلوماتي في إطار التوجه نحو بوابة إلكترونية موحدة مما يسهل معرفة حجم العمليات المالية ودرجة تدفقها بين الإدارات والمؤسسات العمومية ضمان سياسة ترشيد الإنفاق العام.

-التحول نحو الميزانية المفتوحة والعمل على إرساء تحديث وإصلاح الميزانية القائمة على النتائج في ظل التحول الرقمي في الجزائر ضرورة حتمية تطلبه البيئة العالمية والتكنولوجية.

-تسعى الجزائر إلى ترشيد الإنفاق العام ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي والتوجه نحو سياسة التنويع والإقلاع الإقتصادي ضمن النموذج الاقتصادي الجديد 2035 بهدف استقرار صندوق ضبط الموارد وتحقيق الفوائض المالية

من التوصيات التي يمكن اقتراحها مايلي:

-تفعيل القانون18/ 15 العضوي المتعلق بالإصلاح بالمالية العمومية وتطبيق مواده وإشراك الفاعلين في صناعة قرار التحديث الميزانياتي.

-تقليص الفجوة الرقمية والعمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة عبر فتح الاستثمارات والشراكة في القطاع بمختلف الصيغ الإستثمارية .

-العمل على الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال تصميم الأنظمة المعلوماتية من خلال محاكاة تجارب رائدة في المجال.

-ضبط تحديات تحديث الإصلاح الميزانياتي عبر إشراك المتخصصين في مجال تسير الأنظمة المالية والمحاسبية.

قائمة المراجع:

1-علي حميدوش، حميد بوزيدة، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية-دروس وعبر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 01،2020، ص44.

2- نفس المرجع أعلاه، ص 44.

3- قريو أسماء، التدقيق الداخلي في ظل الرقمنة،تطبيق برنامج team mat نموذجا في مؤسسة أوريدو، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02،2022، ص 706.

4-يزيد عباسي،سليمة حفيظي، الرقمنة كمطلب استراتيجي لتحقيق حوكمة الجامعات الجزائرية،المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص165.

5-سعد الله رشيد، قاشي خالد، دور الرقمنة في تحسين خدمات المرفق العمومي، دراسة حالة جامعة محمد بوضياف، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد 10، العدد 06، 2020، ص 183.

6 - عايدي جمال ،الرقمنة وآثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الموظفين،مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد 16، العدد 01، 2022، ص562.

7-تقرورت محمد، لكحل محمد، بن عدة أمحمد، القيمة المضافة لمشروع الإدارة الإلكترونية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد 07، العدد02، 2021، ص216.

8-الزهرة بوراس، أحمد بوشارب، مدى نجاعة العمل الإداري باعتماد نظام الحكومة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،المجلد5، العدد01، 2014، ص35

9-علي حميدوش،حميد بوزيدة، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية-دروس وعبر، مرجع سبق ذكره، ص48.

10-نفس المرجع أعلاه ، ص49.

11-فاتح ميرود، رقمنة المالية العامة في الدول العربية –تجارب بعض الدول العربية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 555.

12-نفس المرجع أعلاه ، ص 554.

13- نفس المرجع أعلاه، ص554.

14-هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة ، صندوق النقد العربي، العدد 2، 2019،ص01.

15-نفس المرجع أعلاه، ص 01.

16 جبارة مراد، دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية –دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، 2022، ص 79، بالتصرف.

17-لكحل حياة ، عزوز علي، الصفقات العمومية في ظل ممارسات المراقب المالي ضمن المرسوم الرئاسي ، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 14، العدد 02، 2022، ص179.

18-نفس المرجع أعلاه ، ص180.

19-plans de relance économique (2020-2024), Algérie .p 35

20 -نبيلة تاكرلي صوفيا، قدي عبد المجيد، تسير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية. مجلة الإقتصاد والتنمية ،المجلد 04 العدد 02، 2018، ص 171.

21-نفس المرجع أعلاه، ص 171

22-حاج جاب الله أمال، تطبيق الإدارة الالكترونية في وزارة المالية : دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في إطار الإصلاحات المالية و الميزانية، المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، يومي26 و 27 نوفمبر2018، ص3

23-نفس المرجع أعلاه، ص4

24-بوكفوسة أمحمد، تيفالي بن يونس، نحو إستراتيجية لعصرنة المحاسبة العمومية لتبني معايير المحاسبة الدولية بفرنسا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 5،العدد01، 2021،ص10

25-بوعيشاوي مراد، غزازي عماد،مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر دعامة أساسية لاستدامة مالية الدولة،مجلة الاقتصاد والبيئة،المجلد 4، العدد 3،2021، ص42

26-نفس المرجع أعلاه، ص46

27- عبدوس إيمان،آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الإقتصادية ،المجلد 24، العدد 01،2021، ص 363

28- فتيحة بوعضاب، خيرة مجدوب، تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد1 ،2022،ص 778

29- عبدوس إيمان ،آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص363.